أركـان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing

المجتمع المدني والعناصر الرئيسة للخدمات الاجتماعية في الدولة العثمانية

إعداد
آدم داغ

ترجمة
غادة وافي

تمهيد:

تحوّل مصطلح المجتمع المدني إلى مصطلح مهم في أدبيات النقاش السياسي في تركيا، من بعد عام ١٩٨٠. ففي أعقاب التدخلات العسكرية، وبخاصة التدخل العسكري في ١٢ سبتمبر؛ استهدف بعض المثقفين إحياءَ التحرك الاجتماعي، من خلال تصدير مفهوم المجتمع المدني؛ لمواجهة سيطرة السلطة المركزية على المبادرات الاجتماعية من خلال التدخلات من الأعلى. إذ أظهر الاستياء الذي خلّفه حراك ١٢ سبتمبر، وبخاصة لدى التيار اليساري؛ ميلَ بعض المثقفين بداخله للتصدي للحكم العسكري؛ بحجة المجتمع المدني. وبالإضافة لهذا، عززت المستجَدات في الحياة السياسية التركية، من بعد عام ١٩٨٠، من أهمية هذا المفهوم. وأدى التدهور الذي ظهر في الأيديولوجية الرسمية عقب عام ١٩٨٠ من ناحية، وظهور مطالب اجتماعية جديدة في محور الفئات المجتمعية من ناحية أخرى؛ إلى إضافة بُعد جديد في نقاشات المجتمع المدني[١]؛ مما يعني أن الانقلاب العسكري في تركيا عام ١٩٨٠ قد تسبب في تغيرات مهمة في مسار تشكيل المجتمع المدني.

ومن الجليّ أن التحديد الدقيق للوضع الاقتصادي الراهن، في أي بلد من البلاد، يحمل أهمية جوهرية في اتخاذ التدابير المناسبة لمستقبله. وبالمثل، فإن الاطلاع على تاريخ البلاد، وأخذ العبَر منه؛ يحمل أهمية قصوى في تحديد السياسات المستقبلية.[٢]. فقد كانت البنية الاقتصادية للإمبراطورية العثمانية هي العامل المحدِّد للحياة الاجتماعية؛ حيث تبلورت الجمعيات المهنية، والحياة المدنية، حول الحياة الاقتصادية. ولأجل فهْم كيفية وصول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني للوضع الحالي؛ سيكون من المفيد إلقاء نظرة على الخلفية التاريخية لهذه العلاقة في الإمبراطورية العثمانية، حيث يمكن إدراك العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بشكل أسهل؛ من خلال فحص النظام الاجتماعي والسياسي للدولة العثمانية. وتبدو أهمية هذا الفحص من خلال كشفه عن المراحل التي مرت بها العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ في الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، للدولة العثمانية، وإلقاء الضوء على الوضع الحالي لهذه العلاقة؛ ولذلك سيكون من المناسب البدء بهذا الجزء لدراسة الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، في هذه الدولة، وهي الظروف التي يحمل كلٌّ منها مكانة مهمة في علاقة الدولة بالمجتمع المدني.

أولًا: البنية الاجتماعية للدولة العثمانية:

لا تعد الدولة العثمانية دولةً بالمفهوم الحالي للكلمة؛ فقد كانت دولة ملكية وراثية، وكانت تضم تحت لوائها العديد من الجماعات الدينية، والثقافات العرقية المختلفة. وكذلك لم يكن لها أيديولوجية واحدة مشتركة، ولا دين واحد، ولا نظام سياسي مشترك. وقد انطوى تحت لوائها كل جماعة اعترفت بالسيادة المطلقة للسلطان[٣]. وكان

* هذه الدراسة صادرة عن مركز البحوث الإنسانية والاجتماعية İNSAMER، بتاريخ: ١٧ يناير ٢٠١٤، بعنوان: "Osmanlı Devletin-de Sivil Toplum ve Sosyal Hizmetlerin Temel Unsurları"، على الرابط: https://2u.pw/mm8yR.

1 Çaha, Ömer., "Osmanlı Devleti'nde Sivil Toplum", *Anakara Üniversitesi Dergisi*. Ankara, 2000.

2 Özdemir, Biltekin., *Osmanlı Devleti Dış Borçları*. Ankara: Ankara Ticaret Odası Yayını, 2009.

3 Sarpaşan, Cemal., *Devletin Sivil Topluma Yaklaşımı Çerçevesinden Devlet-Sivil Toplum İlişkisi*. Yeterlilik

المجتمع فيها يتكون من طبقتين كبيرتين، كانتا تعدان أساس السلام والنظام، ويُعتقد أنهما ضروريتان لتسيير الحياة الاجتماعية بصورة صحية[٤]؛ أولاهما هي الطبقة الحاكمة، التي تتمتع بامتيازات معينة للسلطة؛ على رأسها تكوين الجيش، وكسب الدخل من الأراضي؛ بالإضافة إلى طبقة المنتجين، التي لها الحق في الادخار المبنيّ على توارث الأراضي، وهي طبقة الرعية، وكلتاهما كانت خاضعة للسلطة الضمنية للسلطان[٥]. وقد تكونت الإمبراطورية العثمانية من هيكل اجتماعي مختلف نسبيًّا عن الدول الغربية الأخرى في تلك الحقبة.

ولِما سبق؛ ليس بإمكاننا اختزال البنية الاجتماعية للإمبراطورية العثمانية في إطار واحد، ولكن نستطيع إجراء تحليل عام؛ من خلال النظر في جوانبها المختلفة وصفاتها الأخرى. ومن المتفق عليه عمومًا أن الإمبراطورية العثمانية أقرب لنمط الإمبراطورية البيروقراطية أو الديكتاتورية الشرقية من نمط النظام الإقطاعي الأوروبي. فمن اللافت للنظر أن السلطان يأتي في منصب رئيس الدولة، وتتسم علاقاته مع مسئولي الدولة بالطابع الأبوي. وكان المجتمع العثماني بالنسبة للسلطان منْزلًا أو مكانًا كبيرًا للغاية، ومؤسسة عائلية لديها السلطة ذات المرجعية الإلهية عليها. ومن هذا المنطلق، فإن الدولة العثمانية هي دولة مِظلة، جمعت تحت مِظلتها مختلف التجمعات المدنية[٦]. وقد تعاملت الدولة العثمانية إداريًّا مع جميع الأقليات بشكل متساوٍ، وسمحت بمختلف أنواع حركات التضامن والتكامل.

كانت الدولة العثمانية، التي يمثلها السلطان، وطنًا لجميع المواطنين، ونجد أنه لم يُفرض تعليم لغة واحدة ولا دين واحد على الناس بالقوة في الدولة العثمانية، التي كانت مجتمعًا متعدد الجنسيات والأديان. أما الأفراد في هذا الأمر فكانوا خارج اختصاص الدولة، ولا تتدخل الدولة إلا في الحد الأدنى من العادات والتقاليد. وكان احترام الإنسان، والمحافظة على حقوقه وحرياته، في الدولة العثمانية، مثاليًّا للغاية، بحيث لا يمكن مقارنته بالدول المعاصرة الأخرى. والأدلة على ذلك أكثر بكثير مما كان متوقعًا؛ فالمدارس، والمعابد، والممتلكات، التابعة لغير المسلمين في الدولة العثمانية، شهود أحياء على هذا[٧]. وتعد الإمبراطورية العثمانية إمبراطورية دينية[٨]، حاولت جمع كل رعاياها تحت مظلة واحدة.

Tezi, Ankara, 2008, p. 47.

4 Çiçek, Halit., "Osmanlı İmparatorluğu'nda Mali Bunalım", *Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi*. 2001.

5 Şahinöz, Ahmet, Özgür Teoman, *Gazi Üniversitesi İktisadi İdari Bilimler Fakültesi Dergisi*. Ankara, 2002/3, p. 67-88.

6 Sarpaşan, Cemal., op.cit., s. 48.

7 Ibid., s. 48.

٨ في النص الأصلي: "إمبراطورية ثيوقراطية"، وهي الأقرب للترجمة الصحيحة من "إمبراطورية دينية". لكن وفقًا لمعجم المصطلحات السياسية، تُعرف كلمة "ثيوقراطية" بأنها "نظام يستند إلى أفكار مسيحية ويهودية، وتعني الحكم بموجب الحق الإلهي، وقد ظهر هذا النظام في العصور الوسطى في أوروبا على هيئة الدول الدينية، التي تميزت بالتعصب الديني، وكبت الحريات السياسية والاجتماعية؛ ونتج عن ذلك مجتمعات متخلفة مستبدة سُميت بالعصور المظلمة." وعليه؛ لا يصح، من حيث الواقع والتاريخ، وصف الدولة العثمانية بأنها ثيوقراطية؛ فارتأينا ترجمتها لـ "إمبراطورية دينية"، وإن كان كلا اللفظين يدل على دلالة خاطئة، حيث إن المتأثرين بالثقافة الغربية أو تعريف الدولة على أنها دولة دينية، عادةً ما يستخدمون لفظ "دينية"؛ لوصم الدولة العثمانية بأوصاف دينية، تدليلًا على تخلفها، وتشبيهًا لها بالإمبراطوريات الدينية/المسيحية، التي كانت في أوروبا قبل عصر التنوير. لكن لعل الكاتب أراد فقط بهذا الوصف أن الدولة العثمانية كانت ترجع للحكم الشرعي في كثير من الأمور؛ بمعنى أن الدين كان له مكانة كبيرة في الحكم عند الدولة العثمانية (المترجم).

وبتفحص العلاقة بين الدولة والمجتمع في الدولة العثمانية، يلاحظ أن المجتمع العثماني مستقطَب على محورين رئيسين، وأن كلا المحورين منقسم أيضًا بداخلهما. ففي المحور الأول، محور الجيش، يوجد السلطان، والأشخاص الذين يخوّلهم السلطان سلطة دينية أو تنفيذية، وهذه الطبقة هي طبقة خَدَمية، معفاة من الضرائب، تتكون من موظفي السراي، والمنسوبين للجيش (الطبقة العسكرية)، والموظفين الحكوميين (الطبقة الإدارية)، والعلماء (الطبقة العلمية). أما طبقة الرعية الذين يشكلون المحور الثاني، فهي تشمل جميع المسلمين وغير المسلمين، الذين يدفعون الضرائب، ولكنهم لا يشاركون في الحكم. وقد تشكلت الطبقات المكوِّنة للرعايا بطريقتين: أفقية ورأسية؛ فالتقسيم الطبقي الأفقي الذي يتشكل وفقًا لمجال النشاط الاقتصادي، يتضمن التجار، والحرفيين، والمزارعين، والبدو الرُّحَّل؛ أما التقسيم الطبقي الرأسي، الذي يشكّل أساس النظم القومية، فكانت فئاته الأساسية هي الجماعات والتجمعات الدينية المختلفة، المنتشرة على مساحة واسعة من الإمبراطورية[٩].

وكان إبقاء الرعية بمعزلٍ عن امتيازات الجيش (الطبقة العسكرية) قاعدة أساسية في الدولة العثمانية، ولا يتمكن من اللحاق بالفئة العسكرية إلّا من يشارك فعليًّا في الحرب على الحدود، ومن يلتحق بطبقة العلماء بحصوله على شهادة من السلطان، بعدما يجتاز التعليم النظامي في المدارس. أما سلطة السلطان فبخلاف ممالك أوروبا؛ إذ لم تكن تنبع من شخصه، بل من القوة التقليدية لسلالة الحكم. وينبغي الإشارة إلى أنه كان هناك نظامان قانونيان، يؤمّنان النظام الاجتماعي في الدولة العثمانية؛ أولهما القانون الشرعي (الشريعة الإسلامية)، والآخر النظام القانوني الذي يتكون من القوانين التي وضعها السلطان، والذي يمكن تسميته بالعرف القومي. وكان الدين (الشريعة) هو مصدر القوانين التي تنظّم العلاقة بين المجتمع والسلطان، وبين السلطان وموظفيه؛ وكان أيضًا أساس الأخلاقيات الاجتماعية؛ وكذلك مصدر شرعية السلطان. ويتمكن السلطان من الحفاظ على شرعيته ما دام يقود المجتمع نحو الأصلح، وكانت الوظيفة الأساسية له هي خدمة الدين والدولة، وهو يعد خليفة الله في الأرض. ويُلاحظ في تطبيق ذلك أن تلك الدولة المقدسة، التي وسّعت نطاق السلطة السياسية، قد اهتمت بمصالح الدولة خلف غطاء التدين. فقد أعطى مفهوم الدولة الوراثية الأولوية لمصالح الدولة العثمانية على المصالح الدينية، وحال دون إقامة نظام ثيوقراطي صارم وتقليدي. ويقترح العالم الأمريكي لايبير A.H. Lybyer مصطلح الاستبداد المحدود بالنظر إلى الشريعة التي تحدّ من نفوذ السلطان. ومثلما وفّر القانون الشرعي الحرية للأفراد والمجتمعات، التي تنتمي إلى ديانات ومعتقدات متنوعة، بمبدأ "لا إكراه في الدين"، فقد عزز أيضًا التنوع في النطاق الثقافي. وهناك حقيقة تاريخية لا يمكن إنكارها؛ وهي دقة السلاطين العثمانيين تجاه القانون، وخاصة في مراحل الازدهار، التي تمثلت في احترام الحقوق، وتنفيذ العدالة. وكان لكل فرد في الإمبراطورية العثمانية الحق في الدراسة بلغته الأم، واختيار نوعية التعليم. وتمثَّل المبدأ الرئيس لإدارة الدولة في ضمان رفاهية الرعايا (الشعب، الأتباع)، الذين عُدّوا أمانة من الله؛ والمحافظة على الازدهار في البلاد[١٠]. وكان السبب الرئيس لانعدام حدوث أي ظاهرة سياسية، تهدف لتغيير طريقة الإدارة في الدولة العثمانية؛ هو – في الواقع – هذا الفهم للحكم الثيوقراطي.

9 Sarpaşan, Cemal., op.cit., s. 49.

10 Ibid., s. 50.

وكما يبدو، فقد اعتمدت البنية الاجتماعية للدولة العثمانية على فصل صارم بين الحاكم والمحكوم، وعلى توازن دقيق استند عليه هذا الفصل. وهذا التمييز الذي اعتُمد بحجة أنه يحافظ على التوازن والنظام الاجتماعي؛ أدى إلى زيادة هيمنة الدولة، التي لا تتمثل سلطتها في الشعب، بل في القطاع العسكري، بعد القرن السابع عشر، حتى أصبحت سلطة مهيمنة على الشعب (الرعايا)[١١].

وكان للأقليات أيضًا تأثير مهم على البنية الاجتماعية العثمانية؛ فقد لعبت الأقليات دورًا مهمًّا في الحركات الاقتصادية والسياسية في الدولة العثمانية.

١. البنية السياسية للدولة العثمانية:

حرص العثمانيون على عدم ظهور قوى سيادية في الأراضي التي توسعوا فيها بفضل الفتوحات، واستأصلوا أي حركة يمكنها أن تؤدي إلى عملية الإقطاع من جذورها. وعرفت الدولة العثمانية جيدًا أن الطريق لذلك لن يتأتى إلا من خلال اتفاق ضمني مع المجتمع، واستطاعت تثبيت اتفاقية من هذا النوع لسنوات عديدة، من خلال مبدأ العدالة القائم على موازين دقيقة[١٢]. وتقربت إدارة الدولة العثمانية من الكيانات الثقافية والدينية في البلاد التي غزتها، من خلال منظور متسامح.

إن مبدأ العدالة، الذي يشير إلى المصطلح المزدوج (الظلم والعدل)، والذي يعد مفهومًا رئيسًا في العلاقة بين المجتمع والدولة؛ قد تجسد بعبارة "العدل أساس الملك"، وكان جوهره حماية مكانة كل شخص في المجتمع، والدوران المنتظم لعجلة الإنتاج. كذلك كان العدل في الدولة العثمانية، التي قامت على مفهوم «الخزينة – السلطة – الخزينة»، وسيلة للإشراف على الرعايا. وجرت حماية طبقة المزارعين في الدولة العثمانية بشكل واعٍ إلى حدٍّ ما. فهذا الفهم القائم على منهج "إذا حميتَ الفلاح، فستكون الدولة غنية؛ وإذا كانت الدولة غنية، فستستمر سلطتي"، يعني أن للفرد الأضعف الحق في الوصول لأعلى سلطة؛ لكي يرفع الظلم عنه. ففي الدولة العثمانية، كان أساس سياسة بيروقراطية الدولة يعتمد على حماية الرعايا، وفي كل مكان وصل إليه العثمانيون، قضوا على القوى الإقطاعية، أو دمجوها مع نظامهم العسكري، وحاولوا منع استغلال الفلاحين. وكانت الدولة تحمي مواردها الخاصة من خلال حماية الفلاحين بمفهوم «الخزينة – السلطة – الخزينة». وقد تشبث الحكام بالدولة أكثر، ووجهوا كامل ولائهم لوحدة الدولة المجردة، وخاصة بعدما بدأ السلاطين في فقدان هيبتهم. وهكذا وُضعت الدولة فوق المجتمع، وأصبح تقديسها أصلًا يجب حمايته في المقام الأول. وإن أهم نتيجة لتقديس الدولة من ناحية الثقافة السياسية هي صعود النخبوية، التي ظهرت في مجال الكوادر الحاكمة الذي أوجدته الدولة المجردة. وغذّى هذه الظاهرة اختلافُ النخب الحاكمة، وانفصالها عن المجتمع من ناحية الوضع والثقافة، وكذلك تكريسهم حياتهم لخدمة الدولة. وهناك حكم آخر يمكننا أن نستشفه من هذه النقطة؛ وهو أن أولئك الذين وهبوا أنفسهم لخدمة الدولة، يعدون أنفسهم في النهاية المالكين لها وحدهم[١٣]. ففي الدولة العثمانية، كان الحكام مكرسين أنفسهم بالكامل لخدمتها، ويمكننا

11 Ibid., s. 50.

12 Ibid., s. 52.

13 Ibid., s. 52.

فهم هذا أكثر من خلال المثال التالي: في الوقت الذي يُتوفَّى فيه الحاكم، تُصادَر جميع ممتلكاته، وتؤدي مصادرة الأملاك إلى لجوء هؤلاء الأشخاص إلى مزيد من الخدمات الاجتماعية، والأعمال الخيرية.

ويتألف المجتمع العثماني من طبقتين عظيمتين، تتبعان حاكمًا متوارثًا ذا سيادة مطلقة؛ تتشكل الطبقة العسكرية الممثلة لسلطة السلطان من المنسوبين للجيش النظامي، والسراي، والدواوين الحكومية، وطائفة العلماء؛ بينما تتشكل طبقة الرعايا من المسلمين الذين يشاركون في الإنتاج ويدفعون الضرائب، وغير المسلمين، وجميع جماعات الشعب. ويمثل الحاكم في أنظمة الحكم الوراثية: الشرعية، وتتوزع سلطته على مستوى البلاد. وتؤمِّن سلطة الحاكم مستقبلها من خلال طبقة بيروقراطية وراثية تابعة له، وليس من خلال طبقة إقطاعية تتمتع بحكم ذاتي، ومنتشرة على مستوى الدولة. واعتمدت العلاقة بين الدولة والمجتمع، في ظل البنية الوراثية التي غُذيت باستمرار من قِبل نظامي «التيمار»[١٤] و«الدوشيرمة»[١٥]؛ على التصنيف، والسيطرة على الجميع، وفرض الرقابة. وفي مقابل هذه الرؤية البيروقراطية المركزية للسلطة السياسية، لم تتطور المؤسسات الخارجة عن الدولة والمستقلة عنها بشكل كبير بطريقة تسمح للمجتمع المدني بالتطور؛ وذلك لأن هذا النظام في الأساس غريب على فكرة تقييد السلطة والسلطة المحدودة، وغريب كذلك على رؤية الفرد في مواجهته؛ إذ كان يُنظر إلى الدولة في النظام السياسي العثماني على أنها فوق المجتمع، ومستقلة عنه، وقادرة على كل شيء، وكأنها كيان عظيم مقدس. ونتيجة لهذه العقلية التي كانت تغذيها الازدواجية والانفصال في البنية الثقافية؛ أضفت الدولة الطابعَ المؤسسي على الإذعان لسلطة ولي الأمر في مقابل عدالته وحمايته، واستوعب المجتمع ذلك. وفي إطار هذا النهج الذي يمكن اعتباره رمزًا لتقليد الوصاية؛ فإن العلاقة بين الدولة والمجتمع تشبه العلاقة بين الأب والطفل، وإن أهم نتيجة لعلاقة الوصاية هي عدم تطور فكرة الفردية[١٦]. وقد حافظت الدولة العثمانية على ظهور بنائها المجتمعي في هيئة بنية اجتماعية، وبنية بيروقراطية.

وهدفت السلطة المركزية للإمبراطورية العثمانية إلى إخضاع مختلف الجماعات والطوائف العرقية والدينية، والحركات المجتمعية، والمؤسسات والهيئات الاجتماعية؛ لإرادتها العليا؛ من أجل مصالحها الخاصة، وأهدافها. ولم تتردد في القضاء على المنظمات المحلية التي عارضت سلطتها الخاصة، والتي أضرّت بإيرادات الخزينة. فعندما أنشئت الدولة المركزية، أرادت إبقاء جميع مصادر الدخل والسلطة تحت سيطرتها وإمرتها، كذلك حاولت السلطة السياسية أن تُخضع قوة القبائل تحت سيطرتها الخاصة. ومع إضفاء الطابع المؤسسي على الدولة؛ ظهر تقليد السياسة المركزية القوية، الذي كان من شأنه عرقلة تكوين أي اتحاد قوى في مواجهة السلطة المركزية ومنعه[١٧]. لقد كانت الدولة العثمانية دولة دينية قائمة على الحكم المركزي.

---

١٤ نظام التيمار: هو نظام معروف، يستخدم لتوزيع الأراضي في الدولة العثمانية. كان يقوم على منح الدولة مساحة من الأرض لأحد المواطنين، على أن يتعهد بكفالة رواتب فئة معينة من موظفي الدولة، وبذلك توفر الدولة رواتب لموظفيها، وفرصة عمل للمزارعين. (المترجم)

١٥ نظام الدوشرمة: الدوشرمة هي ضريبة آدميَّة، فرضتها الدولة العثمانية على رعاياها النصارى؛ فكانت تقوم بجمع الأطفال النصارى، وتربيهم تربية إسلامية؛ تمهيدًا لاستخدامهم في المناصب الإدارية والعسكرية فيما بعد. وعُرفت هذه الضريبة بمصطلح "الدوشيرمة" أو "ضريبة الغلمان"، وقد ورد لهذا المصطلح معانٍ أخرى منها: الجمع والاقتطاف، وقد سمَّاها بعض المؤرخين "الدفشرمة". (المترجم)

16 Sarpaşan, Cemal., op.cit., s. 53

17 Ibid., s. 53.

٢ . البنية الاقتصادية للدولة العثمانية:

يعتمد الاقتصاد في الإمبراطورية العثمانية، بصفة عامة، على النقل، والتجارة، ونظام الأراضي. فمن الناحية الجغرافية؛ تقع الدولة العثمانية في منطقة تمر منها طرق الحرير والبهارات. وتؤدي الضرائب، التي تحصَّل من القوافل المارة من هناك، وبيوت استراحة القوافل، والنزل، وغيرها؛ إلى انتعاش الحياة الاقتصادية. أما نظام الأراضي العثماني المأخوذ عن السلاجقة؛ فيعتمد بشكل عام على مبادئ القرآن والشريعة الإسلامية، بيْد أن المبادئ الإسلامية في نظام الأراضي العثماني – في الواقع – ليست كثيرة كما يُعتقد؛ فالعرف هو المهيمن الأكبر عليه، وفي حالة العرف ليس هناك أثر كبير للإسلام[١٨]!

لقد شغلت البنية الاقتصادية العثمانية، التي قامت على بنية اقتصادية زراعية، وعلى إثراء البلاد بالفتوحات؛ حقبة اقتصادية مهمة مثل الثورة الصناعية. وأصبحت سياسات الفتح، التي كانت تعد مصدرًا مهمًّا للدخل في الدولة العثمانية، عبئًا كبيرًا جدًّا على الدولة؛ بعدما فقدت منطقتيها ابتداءً من القرن الثامن عشر. ومن أجل التغلب على الأزمة المالية، الناجمة عن الفتوحات؛ اتجه العثمانيون أولًا إلى الاقتراض المحلي (صرافين غالاطا)[١٩]، واتجهوا بعد ذلك إلى الاقتراض الخارجي (أول دين خارجي جرت استدانته كان من هولندا)، وتدريجيًّا زاد الاقتراض، وأنشأت الدول الغربية إدارة الديون العمومية[٢٠]، واتجهوا لجمع مستحقاتهم من الدولة العثمانية.

إن النظام الاقتصادي في الدولة العثمانية غير موجود في بنية يمكن فيها جمع رأس المال في أيدٍ محددة، ومن ثم توزيعها بنمط إنتاج رأسمالي، بل هو تشكيل حكومي، يُشعَر فيه بثقل الدولة بكل قوة على الاقتصاد. لقد كانت الدولة العثمانية دولة قوية، هيمنت عليها البيروقراطية العسكرية، ومن أجل ضمان استمرار هذه القوة؛ عارضت أي حركة تطوير ومنافسة يمكنها الوقوف في وجهها. ولذلك؛ فإن المِلكية الخاصة حالة استثنائية في الدولة العثمانية؛ فملكية الأراضي خاصة بالدولة، وكذلك يعتمد نظام الأراضي على نظام «التيمار».

وتوزع الدولة المركزية الموارد المحددة، وعلى رأسها الأراضي بنظام التيمار على الموظفين، ويصبح لهؤلاء الموظفين الحق في تحصيل الضرائب على الأراضي المخصصة لهم، وفي مقابل هذا الامتياز يتعين عليهم إطعام عدد معين من الجنود الفرسان، ومنحهم للدولة في أوقات الحرب. وكانت الدولة تراقب أنشطة الإنتاج في كل ركن من أركان البلاد، وتحافظ على جيش قوي متاح لديها في كل وقت، من خلال ضباط

---

18 Ibid., s. 55.

١٩ اضطُرت الحكومة العثمانية في البداية إلى الاقتراض المحلي؛ فاقترضت عام ١٨٤٥ من اثنين من الصرافين، الذين عملوا كبنوكٍ عصريةٍ في حي «غالاطا». وكما أبرم في الاتفاق؛ فقد كان الصرافون يحولون العملات إلى الجنيه الإسترليني البريطاني، وفي المقابل، سُمح لهم بافتتاح بنوك خاصة. وبالتالي؛ تأسس أول بنكٍ عثماني سنة ١٨٤٧ تحت اسم بنك «دير سعادت»، بيْد أنه لم يمتلك رأس مالٍ كافٍ. وبسبب مرتبة المؤسسين ومكانتهم، قُبلت الأوراق الخاصة بالبنك وعُممت، حتى أغلق بسبب الإفلاس بعد فترة وجيزة (المترجم).

٢٠ تأسست الديون العمومية عام ١٨٨١، وكانت عبارة عن هيئة يسيطر عليها الأوروبيون؛ لسداد أقساط ديون الدولة العثمانية لشركات ومصارف أوروبية، وأصبحت فيما بعد مؤسسة كبيرة داخل الحكومة العثمانية يديرها الدائنون، ويمتلئ مجلس إدارتها بالمسئولين الحكوميين الأوروبيين (المترجم).

الجنود الفرسان. علاوة على ذلك، فإن حقيقة كون نظام التيمار هيكلًا قائمًا على المشاريع التجارية الصغيرة، تجعل أيضًا من الصعب إنشاء بدائل سياسية ضد الدولة المركزية، وتمنع ظهور أي طبقة أرستقراطية. لقد جمع العثمانيون الضرائب، وكذلك منعوا تشكيل بدائل سياسية؛ بفضل نظام التيمار[٢١]. لقد شكل نظام التيمار أساس البنية الاقتصادية في الدولة العثمانية.

ولا يكفي شرح الاقتصاد العثماني من خلال نظام الأراضي فقط، فقد شكلت الدول التركية الواقعة في الأناضول، والتي كانت تملك طرق التجارة المهمة؛ رابطةً تجارية ممتازة وفقًا لعصرها[٢٢]. ومع الاكتشافات الجغرافية التي وقعت في وقت لاحق؛ فقدت الدولة العثمانية، المالكة لطرق الحرير والتوابل، هذه الميزة الاقتصادية.

وتوجد عدة عوامل أدت إلى بداية الأزمة المالية في الدولة العثمانية، وأثّرت في تقدّمها السريع، حيث اشتدت في القرن التاسع عشر. ويمكن حصر هذه العوامل، بشكل عام، في ثلاث مجموعات؛ الأحداث الدورية، والأسباب الاقتصادية، والاجتماعية[٢٣]. لقد أصبحت الدولة العثمانية غير قادرة على الاستفادة من المزيّة المهمة للطرق التجارية. وبالنسبة للدولة العثمانية التي توسعت عن طريق الفتوحات، كانت هذه السياسة أهم عامل تسبب في إفلاسها، ناهيك من كسب الربح. أما من ناحية العوامل الاجتماعية، فمن بعد الثورة الفرنسية؛ شكّل هذا الوضع عائقًا كبيرًا جدًّا أمام الدولة العثمانية، التي كانت تؤوي العديد من الأقليات المختلفة، ونفّذت الدول الغربية الأنشطة؛ من أجل تفتيت الدولة العثمانية في كل مناسبة، وبدأت برؤية الجغرافيا العثمانية كفرصة للاستعمار.

ثانيًا: مؤسسات المجتمع المدني في الدولة العثمانية:

لم تشهد ظاهرة المجتمع المدني تطورًا كبيرًا في الدولة العثمانية؛ نظرًا لوجود مفهوم الدولة الوراثية. فلقد حالت السلطة الوراثية للسلطان، وتقاليد الدولة القوية (تقليد كون الدولة قوية)، دون تطور الطبقات الاجتماعية المستقلة، التي هي العناصر الأساسية للمجتمع المدني. ويمكن القول إنه بداخل النظام العثماني، لم يجرِ بعدُ تشكيل الأجهزة المسئولة عن تنفيذ مبادرة المجتمع المدني وأدواره، غير أن بعض المؤسسات العاملة في المجتمع قد قامت بوظيفة المجتمع المدني بشكل ثانوي. ويمكن عدُّ هذه المؤسسات كالآتي؛ النظام القومي، والأوقاف، والنقابات، والطرق الصوفية. وعلى الرغم من أن هذه التشكيلات ليست مستقلة تمامًا عن الدولة، فإنها تكتسب أهميتها من كونها عوامل يمكن أن تسهم في تكوين المجتمع المدني[٢٤]. لقد تحقق تقليد المجتمع المدني للدولة العثمانية بطريقة مختلفة عن الدول الغربية.

21 Sarpaşan, Cemal., op.cit., s. 56.

22 Ibid., s. 56.

23 Şeker, Murat., "Osmanlı Devletinde Mali Bunalım ve İlk Dış Borçlanma", *Cumhuriyet Üniversitesi İktisadi İdari Bilimler Dergisi*. Ankara, Sayı 2, Cilt 8, 2007, S. 117.

24 Sarpaşan, Cemal., op.cit., s. 61.

١. الأوقاف:

تعني كلمة الوقف حسب التعريف اللغوي: إيقاف شيء على الدوام. ومن هذا المعنى اشتُقّ مفهوم الوقف، واكتسب التعريف الاصطلاحي الذي يعني "إخراج مِلك من الممتلكات، والمحافظة على تخصيص عوائده بشكل دائم لصالح عمل خيري". ويمكن تعريفه باختصار على أنه "التخصيص المستمر لمال بعينه لغرضٍ ما"[٢٥]. وقد تولت الأوقاف دورًا مهمًّا في تشكيل تقاليد الخدمة الاجتماعية للدولة العثمانية. وقد سيرت هذه الأوقاف حتى الأعمال التي ينبغي للدولة أن تؤديها، وهكذا نُفّذت أنشطة الخدمة الاجتماعية دون استخدام أي أموال من ميزانية الدولة.

والأوقاف في الدولة العثمانية تشبه منظمات المجتمع المدني اليوم، وتمتلك مجالًا تطبيقيًّا واسعًا؛ فلقد نُفّذ عددٌ من الخدمات العامة، التي واجهت الدولة العثمانية صعوبة في الوفاء بها، أو كانت خارج نطاقها تمامًا؛ عن طريق الأوقاف، وقد توفرت الوحدة والتضامن في المجتمعات الإسلامية من خلالها. وتبلورت خدمات الأوقاف حول فكرة تقديم الخدمة لجميع الكائنات، سواء الحية أو غير الحية. وعندما ننظر إلى الأراضي العثمانية في بداية القرن السادس عشر، نرى أن أراضي الأوقاف تشكل خُمس هذه الأراضي، وعدد مؤسسات الوقف المسجلة في العهد العثماني حوالي ٢٦,٣٠٠ وقفًا، وقُدمت خدمات الوقف في الدولة العثمانية، دون النظر للاختلاف في الدين، واللغة، والعرق. وهذه إشارة واضحة على أنه لم يحدث تمييز في خدمات الوقف في الدولة العثمانية داخل حدود البلاد. وعلاوة على ذلك؛ فإن التكايا، ودور الضيافة، والمستشفيات، التي نُفذت من خلال الأوقاف؛ خدمت الفقراء بشكل مباشر. وكان للأوقاف أيضًا مكانة مهمة في الخدمات الصحية، والضمان الاجتماعي، وخدمات الدعم الاجتماعية. وكذلك قُدّمت من خلال مؤسسات الأوقاف الخدمات التي تحمل أهمية لأي مجتمع؛ مثل التعليم، والتدريب. فعلى سبيل المثال، أُنشئت المدارس، وقُدّمت خدمتها بالكامل، من خلال الوقف، حتى عصر التنظيمات. وفي هذه المؤسسات التعليمية، وبخاصة في مدارس الصبيان[٢٦]، يكون للفقراء الأولوية. وكان من بين وظائف الأوقاف أيضًا العديد من الخدمات التابعة للبلديات، والخدمات التي تقدمها جمعيات الحرفيين، ووكالات المعونة العسكرية. لقد أنشئت مؤسسات الأوقاف بهدف توفير الخدمات الاجتماعية، وخُصّص فيها راتبٌ للمحتاجين، وكساء الطلاب الفاقدين لأمهاتهم، واليتامى الذين كانوا في عمر الدراسة، وتزويج الأرامل والأيتام، وإيواء زوجات الشهداء الوحيدات، مع أولادهن[٢٧]. لقد قامت الأوقاف بجميع الأنشطة التي يجب على الدولة الاشتراكية القيام بها، وقدمت الأوقاف هذه الأنشطة الخدمية من خلال ميزانيتها الخاصة، ولم تنفَق الأموالُ على هذه الأعمال من خزينة الدولة.

25 Ibid., s. 63.

٢٦ المدارس الابتدائية في عهد الدولة العثمانية (المترجم).

27 Sarpaşan, Cemal., op.cit., s. 65.

٢. النقابات (اللونجا)[٢٨]:

كان يوجد – بشكل دائم – هيكل اقتصادي مُثقل بالمنتج الزراعي في الإمبراطورية العثمانية؛ حيث كانت المنتجات الزراعية تُجنى من المناطق الريفية، وتُنقل إلى المدن والأسواق المحلية؛ من أجل الشعب، والأجانب أيضًا في الوقت نفسه. وقد وفر الحرفيون، الذين كانوا تحت إشراف النقابات في المدن، الإنتاج غير الزراعي. وتعد هيئة النقابة واحدة من أهم عناصر الصناعة والتجارة العثمانية، ومن هذا المنطلق هي أيضًا أهم عناصر العلاقات الاقتصادية العثمانية، شريطة أن تؤخذ في الحسبان ظروف تلك المرحلة.

ويعتمد المستوى الجيد، للإنتاج العثماني غير الزراعي، على حسن تسيير هيئة النقابة للعمل[٢٩]. وكان نظام النقابة في الدولة العثمانية استمرارًا لنظام «الآخية» في الدولة السلجوقية[٣٠]. ومن الممكن وصف هيئة النقابة بأنها أهم مؤسسة للمجتمع المدني والخدمة الاجتماعية في الدولة العثمانية.

ونرى أن نظام الآخية يمثل الشكل الأول للتنظيم العمالي في التاريخ العثماني. ونظام الآخية هو هيئة للحرفيين، وفي الواقع، ووفقًا للمبادئ التي كان يسير عليها، كان يختص أيضًا بالمتدربين ورجال الرحلات بجانب الحرفيين. ونجد من بين المبادئ التنظيمية للهيئة، بعض الأحكام المتعلقة بدخولهم المهنة، وترقّيهم في العمل، وحقوقهم[٣١]. والنقابات (اللونجات) هي هيئات أنشأها الحرفيون باتحادهم في المجتمع العثماني، وكانت الجسر الرابط بين الحرفيين والإدارة المركزية. وظهرت النقابات كمؤسسات تشجع الشراكات من أجل الإنتاج والتسويق. ومع مرور الوقت، اضطلعوا بمهام؛ مثل رفع طاقة الإنتاج، وتدريب العمال المؤهلين، وإعطاء شهادة المهنية للعمال المدربين، وتطوير أخلاقيات العمل والتجارة، والإشراف، وحماية العمال، وإيصال البضائع المصنّعة للمستهلكين من خلال أقصر الطرق وأرخصها. واندمجت النقابات مع تقاليد نظام الآخية، ولاحقًا بدأت إدارتها من قِبل جماعة معينة. وقد تمتعت هذه الجماعة التنفيذية أيضًا بصلاحية تطبيق العقوبات الجزائية عند الضرورة[٣٢]. وفي الوقت نفسه كانت النقابات، التي هي مؤسسات خدمية، مؤسسات رقابية من ناحية، ومن ناحية أخرى مؤسسات لتقديم الأنشطة الاجتماعية.

لقد دافع أنصار النهج القديم عن أنه لم يكن من الممكن للنقابات أن تكون مستقلة عن الدولة، بل على العكس اعتادت أن تكون واحدة من وسائل إشراف الدولة وسيطرتها على القطاع التجاري في الاقتصاد. ووفقًا لهذا النهج، كانت النقابات تعتمد على اتحادات الآخية، التي هي عبارة عن مؤسسات وهيئات حرفية، نُظّمت

---

٢٨ كان لكل طائفة من الحرفيين هيئة معينة (نقابة)، يشكلها الحرفيون أصحاب الدكاكين. وقد ورث العثمانيون هذا النوع من النقابات، ويسمى «لونجا»، عن السلاجقة. وكانت هذه النقابات «اللونجا» في الوقت نفسه مؤسسات صوفية، وكان الحرفيون والباعة يجتمعون في التكايا أو في المساجد (المترجم).

29 Özgen, Ferhat Başkan., "Ekonomi ve Toplum", *Yeni Türkiye Dergisi*. İstanbul, (701 Osmanlı Özel Sayısı İİ), Yıl 6, Sayı 32, Mart-Nisan, 2000, s. 3.

٣٠ كان الحرفيون في هيئة النقابة يخاطبون بعضهم بعضًا بلفظ ahi أي: أخي. وقد استطاع نظام الآخية هذا أن يشكل حكومة في أنقرة والمناطق المحيطة بها، بعد انهيار دولة السلاجقة. وكان الشيخ «إده بالي»، والد زوجة السلطان عثمان غازي مؤسس الدولة العثمانية، من المنتسبين إلى تشكيل الآخية، حيث كان رئيس نقابة العاملين في مهنة الدباغة (المترجم).

31 Kırpık, Cevdet, "*Osmanlı Devleti'nde İşçiler ve İşçi Hareketleri*". Doktora Tezi, İsparta, 2004, s. 4.

32 Sarpaşan, Cema., a.g.e., s. 70.

وفقًا لمبادئ الطرق الصوفية وأسسها، باعتبارها مصدرها. وفي عهد دولة السلاجقة، كانت اتحادات الآخية تمتلك تأثيرات سياسية معزَّزة من الناحية الاقتصادية، ثم أصبحت تؤثر في توسيع الأراضي، وانتقال السلطة، وذلك أثناء سنوات التأسيس الأوليّ للدولة العثمانية. ومع ذلك، فإن القيام بدور نشط في هيكل الدولة في البداية لا يعني أن الآخية كانوا شركاء وأصحاب حقوق متساوية. وبالفعل، مع مرور الوقت، فقدوا تنظيمهم في شكل إدارة ذاتية حضرية، وأصبحوا مركزيين، وخضعوا لسيطرة الدولة بالكامل. وسُميت النقابات باتحادات الآخية فيما بين القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وأضحت من بعد القرن السابع عشر هيئات تهيمن على الجوانب الاقتصادية أكثر من الجوانب الدينية، وتأثرت هذه الهيئات بسيطرة الدولة على الاقتصاد؛ بسبب كونها اتحادات مهنية.

ووفقًا لـ «إينالجيك»، رائد النهج الحديث؛ فإن قوة سيطرة الدولة العثمانية على النقابات أمر مثير للجدل؛ لأن النقابات تمكّنت – بشكل عام – من الحفاظ على استقلاليتها. وكان يرأس هذه الجماعة الائتلافية ائتلاف «الكتخدا» المتواجد في منظومة النقابة. وكان «الكتخدا»، الذي يُجرى اختياره من بين مجموعة من الأنداد، هو حامي مصالح هذه الجماعة، وممثلها أمام الدولة. وعلى الرغم من أن شرعية «الكتخدا» كانت معتمدة على إجازة من القاضي، فإنه كان مجرد إجراء شكلي. وكانت النقابات تحظى بسمعة أخلاقية من خلال نظام الأخوة الذي يُدعى الآخية، ونظام أخلاقيات المهنة، وبالانخراط مع واحد أو آخر من الطوائف الدينية.

أما «تشاه» فيذكر أنه إذا استندنا إلى هذه الخصائص، من أن النقابات التي تتكامل مع نظام الآخية وتُدار من قِبل هيئة معينة، تمتلك سلطة تحديد القوانين الجنائية وتطبيقها، وأيضًا تستطيع أن تختار بنفسها «الكتخدات» الخاصين بها؛ فمن الممكن التفكير بأن النقابات هي مؤسسة مدنية مهمة وسائدة للغاية. لكنه يجادل بأنه عندما نضع في الحسبان كون العلاقة الهرمية بالحاكم المركزي هي الأساس للحكم المركزي في الأناضول، وأن «الكتخدات» الذين كان يُجرى اختيارهم من قِبل أعضاء الحرف، كان تسجيلهم معتمدًا كليةً على إرادة شريفة من الإدارة المركزية؛ فهذا يعني أن الوجه الأول للنقابات موجّه للمجتمع المدني، في حين يتوجه الوجه الآخر – وهو الوجه السائد – نحو الدولة. وعلى هذا المنوال، فإن النقابات التي تبدو للوهلة الأولى كعنصر من عناصر المجتمع المدني، كان بإمكانها الابتعاد عن هذه الصورة أو الاقتراب منها، اعتمادًا على ما إذا كان السلطان قويًّا أو ضعيفًا في إدارته[٣٣].

٣. أوقاف المؤسسات الخيرية (الجمعيات الخيرية):

أُنشئ العديد من مؤسسات الخدمة الاجتماعية من خلال منظمة الوقف؛ لأجل تلبية الحاجات المجتمعية، ويمكن عدّ أهم هذه المؤسسات؛ وهي التكايا، ودور الشفاء، والطب خانه، وبيوت استراحة القوافل، والزوايا، فقد كان لكلٍّ منها مقصد مهم للغاية في المجال الاجتماعي، وقد نفذوا المهام التالية بشكل عام.

(أ) التكايا:

التكايا هي مؤسسات للمساعدة والتضامن الاجتماعي في الدولة العثمانية، وأُنشئت من أجل الفقراء، والطلاب، والمساكين، والزائرين، وكانت تابعة في العموم للأوقاف، وتقدم الطعام مجانًا لأصحاب الحاجة[٣٤].

33 Sarpaşan, Cemal., op.cit., s. 71.

34 Seyyar, 2002, 234; Aktaran Sarıkaya, 2011, s. 8.

وفي الوقت ذاته وفرت فرصة العمل لكثير من الأشخاص داخل البلاد؛ حيث كان العديد من الناس يعملون في هذه المؤسسات، فعلى سبيل المثال كان هناك ٤٤ شخصًا يعملون في تكية الفاتح[٣٥].

(ب) دور الشفاء:

دور الشفاء هي المؤسسات التي تقابل في وقتنا الحالي كليات الطب والمستشفيات، وقد أُطلق على المشفى العديد من الأسماء المختلفة منذ عهد السلاجقة؛ مثل دار الشفاء، ودار الصحة، ومارستان، وبيمارستان. وقد أُنشئت دور الشفاء عن طريق الأوقاف، وكانت مجانية تمامًا، ولم يكن بها تمييز سواء ناحية المرضى أو الموظفين، أو بين المسلم وغير المسلم، أو بين الذكور والإناث، أو بين الغني والفقير. وكان المرضى يُفصلون في دور الشفاء كمرضى عزاب ومتزوجين، ونساء مرضى[٣٦].

(ج) الطب خانه (بيت الراحة):

استفاد من هذه المؤسسة الفقراء في العادة، وكذلك غير الفقراء والأجانب. ووفقًا لـ«إركان»، يمكن عدّ بيت الراحة مؤسسة مهمة للدعم الاجتماعي، وكان الدعم المقدم فيها دعمًا اجتماعيًّا ملموسًا، يلعب دورًا مهمًّا في شعور المرء بالأمان[٣٧].

(د) الزوايا:

هي تكايا الدراويش الصغيرة، التي كانت تقع عادة خارج أماكن العيش، وفي طرق القوافل. وهي أماكن يتوقف فيها التجار والمسافرون، ويرتاحون لمرحلة معينة، وهناك يجرى تلبية احتياجاتهم لمدة ثلاثة أيام مجانًا[٣٨].

وناهيك من هذا، يمكن عدّ نُزُل القوافل، ومستغلات الوقفية (أصول الأوقاف)، وأوقاف العوارض، وصناديق العوارض؛ هي المؤسسات التي شكّلت حركات المجتمع المدني، وحركات الخدمة الاجتماعية، في الدولة العثمانية.

أما مرحلة ما بعد التنظيمات؛ فقد تسبب فرمان التنظيمات عام ١٨٣٩ في فتح الباب لتحركات واسعة النطاق داخل الإمبراطورية العثمانية، وأدى إلى هزات عميقة في الهيكل التقليدي والاجتماعي[٣٩].

ونتيجة لهذا التغيير الجذري في الهيكل الاجتماعي ومؤسساته؛ بدأت مؤسسات الخدمة الاجتماعية – التي استمرت كمؤسسات طوعية لمرحلة طويلة، ولم تكن في حد ذاتها جزءًا من آلية الدولة – تدار من قِبل موظفي الدولة.

---

35 Şeker, 1987, 131; Aktaran Sarıkaya, 2011, s. 9.

36 Özbilgen, 2004, 342; Aktaran Sarıkaya, 2011, s. 9.

37 Erkan, 2005, 54; Aktaran Sarıkaya, 2011, s. 10.

38 Seyyar, op.cit., s. 10.

39 İnalcık, 1996, 362; Aktaran Sarıkaya, 2011, s. 11.

وفي هذه المرحلة، أُسست أوقاف «الهمايون» (المديرية العامة للأوقاف)، وفيما بعدُ دار العَجَزة (دار المسنين)، ثم دار الأيتام (بيت اليتامى)، وأعقب ذلك جمعية الهلال الأحمر. وفي وقت لاحق، أُسست دار الشفقة، وفي عام ١٩١٧ أُنشئت جمعية حماية الأطفال.

وتكشف كل هذه التطورات عن تجلي ثقافة المجتمع المدني، وروح المساعدة الاجتماعية، في الدولة العثمانية.

لقد عايش العثمانيون أيامًا مضطربة للغاية في جغرافيا واسعة، فنتيجة للحروب الطويلة؛ أصبح الكثير من الأطفال يتامى، ومرت الأسر بأيام عصيبة من الناحيتين المادية والمعنوية. وفي ظل كل هذه الظروف، نفّذت منظمات المجتمع المدني المذكورة آنفًا أنشطة الخدمة الاجتماعية عند الحاجة.

ثالثًا: عملية تحديث الدولة العثمانية والمجتمع المدني:

تواصلت التغييرات الاجتماعية، بقدر التغييرات السياسية، في مرحلة الانتقال من الدولة العثمانية للجمهورية التركية. وحملت هذه المرحلة أهمية مميزة لإسطنبول على وجه الخصوص[٤٠]؛ فقد تراجعت قوة الحكم المركزي في الإمبراطورية العثمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وبدأ نظام الأراضي القائم في التدهور، ودخلت الدولة العالمية مراحل من التدهور والانهيار.

كذلك كانت الإنكشارية والنقابات والطوائف المعتمدة عليهما، هي الأكثر تأثرًا بعملية التكسر التي شهدتها بالضرورة العلاقات الإنتاجية، مع تفكك هياكل أبنية الدولة، التي كانت قائمة على توازن دقيق بين المجموعة الحاكمة في المرحلة التقليدية.

أما حركات التحديث في الجيش والمؤسسات التعليمية، فتداخلت بشكل مباشر في مجال اختصاص العلماء. وأدى ميل الدولة للاستبداد والتعسف؛ لفساد التصالح النسبي بين الدولة والمجتمع، وتسبب في التمردات عند الشعب. أما على مستوى النخبة، فقد فُتح الباب للسعي نحو الإصلاحات. ومع تدهور نظام التيمار؛ بدأت البُنى الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، في التفكك؛ وأضحت المؤسسات الإدارية الإقليمية تقع في أيدي ملاك الأراضي المحليين، وبخاصة في الولايات النائية خارج الأناضول الغربية والوسطى، التي كانت توصف بأنها المنطقة الأساسية للإمبراطورية؛ وتراجعت السيطرة الاقتصادية للمركز على المناطق المحيطة.

أما المساعي التي بدأت من مرحلة التنظيمات، فقد تجسدت عادةً في شكل تحول نحو الإصلاحات العسكرية والإدارية، يهدف إلى تجاوز الركود الذي يتغلغل في الدولة باستمرار، ومنع تفشي الفساد، مع مراعاة التفكك في الهيكل الإداري التقليدي. وكانت التحديثات التي جرت قبل التنظيمات تبدو في شكل توجُّه نحو الغرب، بدلًا من إعادة هيكلة المؤسسات التقليدية للدولة العثمانية وإحيائها من جديد. وقد ظهرت في القرن الثامن عشر فكرتان جديدتان تمشّيًا مع هذا الاتجاه؛ الأولى هي فكرة دعم سلطة الدولة، من خلال جيش تُجرى تنشئته بالطرق الحديثة، والثانية هي حتمية التنمية التكنولوجية والاقتصادية؛ لتحقيق ذلك. ولم يكن تنفيذ هذه التحديثات بناءً على طلب الجمهور، بل نُفذّت وفقًا للأهداف التي حددتها الإدارة المركزية.

40 Özer, İlbeyi., *Mütareke ve İşgal Yıllarında Osmanlı Devletinde Görülen Sosyal Çöküntü ve Toplumsal Yaşam.* İstanbul: 2008, s. 249.

خاتمة:

ويمكن بشكل عام تفسير ظهور الدولة الاجتماعية بالتغيرات الجذرية التي حدثت في المجال الاجتماعي؛ فقد أصبح تدخل الدولة، التي تعد أكبر المنظمات الاجتماعية في هذا المجال، أمرًا لا مفر منه، لا سيما بسبب الأحداث الاجتماعية التي غيّرت من أساس المجال الاجتماعي والاقتصادي، مثل الثورة الصناعية. وقد تميزت البنية الاجتماعية العثمانية بمظهر متباين من ناحية العرق، واللغة، والدين، والثقافة، وأضحت الروابط التي تجمع هذه العناصر المتباينة هي المؤسسات الاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والسياسية. علاوة على ذلك؛ لم يكن من الممكن إنشاء هيكل طبقي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛ لأن الأرض كانت ملكًا للدولة، ولم تشكل الثروةُ الطبقةَ الاجتماعية، ولكن الطبقة الاجتماعية هي من حددت الثروة. بمعنى آخر، فلم تكن هناك طبقة اجتماعية في الدولة العثمانية تتكون من الأثرياء، حيث لم يستطع رجال الدولة العثمانيون أن يورّثوا ثرواتهم؛ فقد كانت تُصادر جميع ممتلكاتهم عند موتهم. ولم تكن هذه المؤسسات الخدمية الاجتماعية، التي كانت تديرها الأوقاف في الدولة العثمانية، مدعومة من قِبل كبار الدولة فقط، ولكن دُعمت أيضًا بمشاركة المحسنين من جميع شرائح المجتمع. ومن هذا المنطلق؛ أظهرت مؤسسات الخدمة الاجتماعية مثل التكايا، ودور الشفاء، والطب خانه، والزوايا، ونزل القوافل؛ بنية المجتمع المدني.

لقد ضعُفت الدولة العثمانية كثيرًا؛ نتيجة للحروب التي خاضتها في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وكانت تعتبر دولة منهارة اقتصاديًّا في أيامها الأخيرة؛ فلم تكن الموارد الداخلية كافية لتمويل الحروب، واتجهت للاقتراض بمبالغ باهظة، وكان اقتصاد البلاد في حالة مزرية من جميع النواحي؛ مثل القوى العاملة، والصناعة، والزراعة، والدين الخارجي، والنقل، والإنتاج المحلي. فعقب الحروب التي استمرت عقودًا من الزمن، أُغلق العديد من أماكن العمل، وتناقص عدد السكان الذكور المنتجين، وازدادت معدلات وفيات الأطفال والبالغين، وتمزقت الأسر، وبلغ معدل البطالة مستوى مرتفعًا؛ بسبب الهجرات، كما كانت الموارد المتاحة تحت إمرة الجيش بشكل كبير، ومع نهاية الحروب كانت جميع هذه الموارد قد استُنزفت.

وفي نهاية الحرب العالمية الأولى، لم يكن هناك سوى مصنعين عسكريين، و٢٨٢ ورشة صغيرة قائمة بالصناعة في الأناضول. وأصبحت – لسوء الحظ – أنشطة الخدمة الاجتماعية التي تقدَّم في ظل هذه الظروف غير كافية، وأصبح الأطفال الذين تيتّموا في الحرب مشكلة مُهمة في سياسة الخدمة الاجتماعية في الدولة. وأفلست الأوقاف وهيئة النقابة، اللتان جلبتا الثروة في مراحل صعود الإمبراطورية العثمانية. ومع إفلاس هيئة الأوقاف والنقابات؛ ظهرت مؤسسات خدمة اجتماعية لم تستطع بطريقة أو بأخرى إحراز تقدم كبير في الحياة. وأضحت إسطنبول، التي تستقبل آلاف المهاجرين يوميًّا في الدولة العثمانية، المقاطعة التي شهدت أهم المشكلات في المرحلة الأخيرة للدولة العثمانية؛ حيث استقبلت إسطنبول آلاف الهجرات من البلقان وحدها يوميًّا.

إن تركيا تمتلك تقاليد للخدمة الاجتماعية جوهرية للغاية وهيكلية. ويتمتع المجتمع المدني التركي، وتقليد الخدمة الاجتماعية، بمؤسساته القائمة على العمل التطوعي، التي هي نتاج حوالي عشرة قرون من التراكم – يتمتع بالقدرة على تطوير نموذج جديد للخدمة الاجتماعية، في هذه الفترة التي ضعُفت فيها سياسة الدولة،

وتعرضت للانقلاب. وتتيح هذه الهيكلة المؤسسية المرتكزة على المجتمع المدني، مع الكشف عن مدخرات الماضي؛ فرصًا جديدة لتطوير نموذج للدولة الاجتماعية بالمعنى الحالي.

أما في الوقت الحالي، فإن مجال الخدمة الاجتماعية والمجتمع المدني يشهد تقدمًا كبيرًا؛ حيث تُحوّل موارد ضخمة من ميزانية الدولة إلى منظمات المجتمع المدني، ومجال الخدمة الاجتماعية؛ ويتجه الاهتمام للمجتمع المدني والخدمة الاجتماعية أكثر من أي وقت مضى؛ ومن هنا تنشأ الحاجة إلى موظفين مؤهلين، وتعمل أقسام الخدمة الاجتماعية بالكليات على سد هذه الفجوة.

صادر عام ٢٠٢٠ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر

الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن مسبق من المركز

info@arkan-srp.com

أركان للدراسات والأبحاث والنشر

Arkan for Studies Research and Publishing